**تطبيقات مقياس علم التراكيب**

**السنة الأولى ماستر. لسانيات عربية**

**الفوج 01**

**د/ وسيلة بوسيس**

**مفردات تطبيقات علم التّراكيب**

1- نصّ من معجم المصطلحات النّحوية والصّرفيّة لمحمّد سمير نجيب اللّبديّ.

2- نصّ من كتاب في نحو اللّغة وتراكيبها لخليل أحمد عمايرة.

3- نصّ من كتاب اللّغة العربيّة معناها ومبناها لتمّام حسان.

4- نصّ من كتاب نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربيّة لمصطفى حميدة.

6- نصّ من كتاب الجملة الاسميّة لعلي أبو المكارم.

7- نصّ من كتاب الجملة الفعليّة لعلي أبو المكارم.

8- نصّ من كتاب لغة القرآن الكريم: دراسة لسانية تطبيقيّة للجملة في سورة البقرة لمحمّد خان.

9- نصّ من كتاب إعراب الجمل وأشباه الجمل لفخر الدّين قباوة.

10- نصّ من كتاب المقتضب للمبرّد/ وكتاب المفصّل للزّمخشري.

11- نصّ من كتاب اللّسانيات العامّة وقضايا العربيّة لمصطفى حركات.

12- نصّ من كتاب اللّسانيات العامّة وقضايا العربيّة لمصطفى حركات.

13- نصّ من كتاب الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفيّة لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربيّة لأحمد المتوكّل.

14- نصّ من كتاب الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفيّة لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربيّة لأحمد المتوكّل.

**قائمة المصادر والمراجع:**

- محمّد سمير نجيب اللّبديّ: معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة.

- إميل بديع يعقوب: معجم الإعراب والإملاء.

- فاضل صالح السّامرّائيّ: الجملة العربيّة: تأليفها وأقسامها.

- فاضل صالح السّامرّائيّ: الجملة العربيّة والمعنى.

- خليل أحمد عمايرة: في نحو اللّغة وتراكيبها: منهج وتطبيق.

- تمام حسّان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها.

- مصطفى حميدة: نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربيّة.

- علي أبو المكارم: التّراكيب الإسناديّة: الجمل: الظّرفيّة-الوصفيّة-الشّرطيّة.

- علي أبو المكارم: الجملة الاسميّة.

- علي أبو المكارم: الجملة الفعليّة.

- محمّد خان: لغة القرآن الكريم: دراسة لسانية تطبيقيّة للجملة في سورة البقرة.

- فخر الدّين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل.

- شوقي المعري: إعراب الجمل وأشباه الجمل.

- أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد: المُقتَضَب

- أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشريّ: المفصّل في علم العربيّة.

- **مصطفى حركات: كتاب اللّسانيات العامّة وقضايا العربيّة.**

- أحمد المتوكّل: الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفيّة لبعض قضايا التّركيب في اللّغة العربيّة.

- أحمد عبد العزيز درّاج: الاتّجاهات المعاصرة في تطوّر دراسة العلوم اللّغويّة.

- درويش الجنديّ: نظريّة عبد القاهر في النّظم.

- وليد محمّد مراد: نظريّة النّظم وقيمتها العلميّة في الدّراسات اللّغويّة عند عبد القاهر الجرجانيّ.

- أحمد محمد قدور : مبادئ اللسانيات

- محمود أحمد نحلة : مدخل إلى دراسة الجملة العربية .

**التركيب وأنواعه عند العرب**

**تعريف التركيب :**

**التركيب لغة :** من ركّب الشيء تركيبا : وضَعَ بعضَه على بعض فتركّب ، وترَاكب منه ركّب الفص في الخاتم ، والسِّنان في القناة.والتركيب اسم المركّب في الشيء كالفصّ يُركّب في كفّة الخاتم لأن المفعّل اسم المركّب والمفعّل كلّ يُرَدّ إلى فُعَيلٍ ، تقول : ثوب مُجَدّدٌ وجديد ، ورجل مطلق وطليق ، وشيء حسن التركيب ، وتقول في تركيب الفص في الخاتم ، والنصل في السّهم : ركّبته فتَرَكّبَ ، فهو مركّب وركيبٌ( الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس. دراسة وتحقيق علي بشري،(دت)2/36-35، مادة (ركب) والجوهري: تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق عطار أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين ط4.بيروت، لبنان.1990، 1/139 مادة (ركب). والمركّبُ: الأصل والمنبتُ ، تقول فلان كريم المركّب أي كريم أصل منبته في قومه. والتركيب بمعنى التأليف كذلك . يقال ركّب الشيء: ضمّه إلى غيره فصار بمثابة الشيء الواحد في المنظر، وركّب الدّواء ونحوه ألّفه من مواد مختلفة(3) .(ابراهيم أنيس وآخرون : المعجم الوسيط دار الفكر، بيروت(دت)،1/368 ، مادة (ركب)

وتجمع التعاريف السابقة على أن التركيب يقترن بالضم والجمع.ومن هذا المنطق نجد أن هذه التعاريف تلتقي في معنى واحد : لا جمع ولا تأليف إلا بين ما كان مؤلفا من وحدتين فأكثر.

أما من **الناحية الاصطلاحية** ، فالأصل في التركيب "أن تعتبر الحروف بأصواتها وحركاتها وانضمامها لحروف أخرى وانضمام الحروف في الكلمات ، والكلمات في أنساق تؤدي موقعا من الدلالة المعنوية فيكون إذن نسيجا من العلاقات التي تقوم بين الحروف والكلمات . وهذا ما بحثه العرب فيما يسمى بالإسناد"

**التّطبيق (1):** تحليل نصّ من (معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة) لمحمّد سمير نجيب اللّبديّ.

**النّص 1:** قال محمّد سمير نجيب اللّبديّ في (باب الرّاء): "التّرْكِيبُ: هو جعل الكلمتين كلمة واحدة وقد يقع بين فعل واسم أو بين اسمين، أو حرفين أو بين حرف وفعل. ومثال الفعل والاسم: جاد المولى. ويُسَمَّى تركيبا إسناديّا، ومثال الاسمين: بعلبكَّ. ويُسَمَّى تركيبا مزجيّا، ومثال الحرفين: إنّما. ومثال الحرف والفعل قد قام. وإذا كانت البساطة في الكلمة تعني أنّها ذات مقطع واحد في الأصل؛ فإنّ التّركيب قد يأتي مقابلا لها فيعني أنّ الكلمة في أصلها ذات مقطعين، ثمّ أصبحت كلمة واحدة، نحو كأيّن المركَّبة من الكاف وأيِّ، وكَلاَّ المكوّنة من الكاف ولا. والْمُرَكَّب: كلّ لفظ كان في أصله مكوّنا من شيئين ثمّ صار شيئا واحدا. ويتنوّع المرّكب بحسب مكوِّناته إلى: مركّب إسناديّ، ومركّب مزجيّ ومركّب إضافيّ، ومركّب عدديّ."

من كتاب . محمّد سمير نجيب اللّبديّ، معجم المصطلحات النّحويّة والصّرفيّة، ص95.

الأسئلة :

1. حلّل النّص وبيّن من خلاله مفهوم التّركيب وأقسامه
2. ماهي – باقتضاب- مفاهيم التركيب الأخرى التي وردت لدى اللغويين العرب القدامى والمحدثين

\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*\*

**التّطبيق (2):** تحليل نصّ من كتاب (في نحو اللّغة وتراكيبها: منهج وتطبيق) لخليل أحمد عمايرة.

**النّص:** قال خليل أحمد عمايرة في كتابه (في نحو اللّغة وتراكيبها: منهج وتطبيق): "لمّا كانت اللّغة هي النّظام الصّوتيّ للاتّصال أو التّعبير الإنسانيّ، فإنّه يُنظر إليها من جانبين أوّلهما الشّكليّ (Formal) الّذي يُعْنَي بالتّركيب اللّغويّ في مستوياته الثّلاثة:

أ) الصّوتيّ (Phonology): ويدرس فيه الوحدات الصّوتيّة الّتي تتكوّن منها الكلمة طبقا لمعايير، منها: الهواء المندفع من الرّئتين عبر جهاز النّطق عند النّطق بكلّ صوت (Sound Waves) ثمّ دراسة هذه الأصوات واستخراج خصائصها باستخدام عدد من الأجهزة المعقّدة، كالإسبكتروجراف (Spectrograph) والأوسلوجراف (Oscillograph) ثمّ تحليل هذه الأصوات تحليلا فونولوجيّا (Phonological analysis) بحيث تدرس فيه وظيفة هذه الأصوات (Function) في الكلمات فتميّز بين كلمة وأخرى، ويترتّب على ذلك اختلاف معنى الكلمات.

ب) المستوى الصّرفيّ (Morphology): وفيه يُنْظر إلى بنية الكلمة، وقِسْمها الّذي تلتحق به (من أقسام الكلم) ثمّ إلى تصريفها، وما يكمن فيها من معنى الزّمن إنْ كانت فعلا، أو معنى التّذكير أو التّأنيث أو الإفراد أو التّثنية أو الجمع... إلخ

ج) المستوى التّركيبي (Syntax): وفيه يقوم الباحث بالتّركيز على الجملة وتركيبها، وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير، وحذف وزيادة... وغير ذلك."

خليل أحمد عمايرة: في نحو اللّغة وتراكيبها: منهج وتطبيق، ص26.

السّؤال: حلّل النّص مع توضيح المقصود من "الجانب الشكلي" من الظاهرة اللغوية

**التّطبيق (3):** تحليل نصّ من كتاب (نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربيّة) لمصطفى حميدة.

**النّص:** قال مصطفى حميدة في كتابه (نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربيّة): "ومن المعلوم أنّ للإسناد طريقين: الجملة الفعليّة والجملة الاسميّة، ويدخل هذا في باب ما تتيحه العربيّة للمتكلّم من تعدّد العلاقات لأداء المعنى الواحد، أو التّعبير عن بنية مضمرة واحدة ببنيات ظاهرة متعدّدة.

فأمّا الجملة الفعليّة فتنشأ علاقة الارتباط فيها بين الفعل أو ما يقوم مقامه، والفاعل أو نائبه. ووجود فعل في الجملة، أو ما يقوم مقامه، يُعَدُّ قرينة على نشوء علاقة الإسناد. والعلاقة بين طرفي الإسناد هنا علاقة وثيقة لا تحتاج إلى واسطة لفظيّة تشير إليها. وقد سبق القول بأنّ النّحاة كانوا يُشبِّهون العلاقة بين الفعل والفاعل بعلاقة الشّيء بنفسه، أو بأنّها كجُزْءَيْ كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر. والفاعل هو المسند إليه دائما في الجملة الفعليّة؛ أي المرتبط به والمنسوب إليه فعل على جهة الإثبات أو النّفي أو التّعليق أو الإنشاء، ومن هنا كان الفاعل في عرف النّحاة أمرا لفظيا، فلا يَكُون بالضّرورة المسبّب أو المحدث للحدث.

وأمّا في الجملة الاسميّة فتقوم علاقة الارتباط بين المبتدأ وخبره المفرد، سواء أكان الخبر اسما مشتقا، نحو: زيد كريم، أم اسما جامدا مؤوّلا بالمشتق، نحو: زيد بحر؛ أي كريم، أم اسما جامدا محضا، نحو: النّارجيل شجرة. وترتبط الجملة في الحالتين الأولى والثّانية بعلاقتي ارتباط: علاقةٍ بين الاسم المشتقّ أو المؤوّل بالمشتقّ، وفاعله الضّمير المستتر، وعلاقةٍ بين المبتدأ والخبر؛ وذلك لأنّ الخبر فيه دلالة على الحدث. أمّا في حالة الخبر الجامد فلا ارتباط في الجملة إلا الارتباط بين المبتدأ والخبر. ومن المميّزات العامّة للّغات السّامية وجود الجملة الاسميّة فيها؛ أي الّتي تقوم على مبتدأ وخبر دون رابطة لفظيّة بينهما، من فعل مساعد أو غيره، كما هي الحال في مجموعة اللّغات الهنديّة الأوربيّة."

مصطفى حميدة: نظام الارتباط والرّبط في تركيب الجملة العربيّة، ص164-165.

السّؤال- حلّل النّصّ مبيّنا فيه أنواع التّراكيب الإسناديّة، مع التّمثيل لكلّ نوع منها؟

**التّطبيق (4):** تحليل نصّ من كتاب (الجملة الاسميّة) لعلي أبو المكارم.

**النّص:** قال علي أبو المكارم في كتابه (الجملة الاسميّة): "إنّه يجب أنْ نمضيَ في التّمييز بين الجملة المكوّنة من مبتدأ وخبر، وتلك الّتي تتكوّن من مبتدأ ومرفوع يسدّ مسدّ الخبر إلى غايته، كما يجب أنْ نأخذ بمقتضى التّفرقة القائمة بين الخبر المفرد أو الجملة من ناحية، والخبر شبه الجملة من ناحية أخرى من حيث ضرورة التّطابق العدديّ والنّوعيّ في أوّلهما، وانعدام هذا التّطابق في ثانيهما ومن ثمّ نضع الجملة الأولى المكوّنة من مبتدأ ومرفوع يسدّ مسد الخبر، في نطاق نوع مستقلّ من الجملة العربيّة، يمكن أنْ يُصْطَلَح عليه –كما أشرنا سابقا- بالجملة الوصفيّة، كما نضع الجملة الثّانية الّتي يكون خبرها ظرفا أو جارا أو مجرورا في إطار نوع مستقل أيضا من أنواع الجملة العربيّة، هي الجملة الظّرفيّة. وهكذا نقصر مدلول الجملة الاسميّة على ما كان المسند فيها واحدا من ثلاثة:

1- الاسم الجامد غير المشتقّ.

2- الاسم المشتقّ الذي لا يصحّ كونه رافعا للمسند إليه.

3- التّركيب الإسناديّ، أو ما يصطلح عليه في التّراث النّحويّ بالجملة.

وتتكوّن الجملة الاسميّة من طرفين أساسين شأنُها شأن سائر الجمل في العربيّة على نحو ما ذكرنا من قبل، هما: المسند إليه، والمسند، أمّا المسند إليه فهو المحكوم عليه والمتحدّث عنه، وأمّا المسند فهو المحكوم به.

وقد لاحظ النّحاة أنّ من أهمّ سمات الجملة الاسميّة صلاحيّتها للنّسح. ومن ثمّ قسموها إلى قسمين: جملة غير منسوخة، وأخرى دخلها النّسخ، ويمكن أن يصطلح على الجملة الأولى (بالجملة المطلقة) للإشارة إلى أنّ العمليّة الإسناديّة فيها تؤدّي وظيفتها دون قيود عليها، كما يمكن أن يصطلح على الثاّنية (بالجملة المقيّدة) للدّلالة على أنّ ثمّة قيدا قد أحدث تأثيرا لفظيّا ومعنويّا في العلاقة الإسناديّة، فليس النّسخ في جوهره سوى تعبير بالتّحديد؛ أي التّقييد، لبعض العلاقات والرّوابط القائمة بين أطرافها."

علي أبو المكارم: الجملة الاسميّة، ص20-21.

السّؤال- حلّل النّصّ مبيّنا فيه أنواع المركّبات الاسميّة في التّراكيب الإسناديّة، مع التّمثيل لكلّ نوع منها؟

**التّطبيق (5):** تحليل نصّ من كتاب (الجملة الفعليّة) لعلي أبو المكارم.

**النّص:** قال علي أبو المكارم في كتابه (الجملة الفعليّة): "الجملة الفعليّة وفقا لما انتهينا إليه هي الّتي يكون المسند فيها فعلا، سواء تقدّم هذا الفعل أو تأخّر. والفعل كما هو ثابت في نصوص اللّغة وقواعدها قد ورد لازما كما ورد متعدّيا، وكذلك جاء على صورته الأصليّة أي مبنيا للفاعل، كما جاء على غير هذه الصّورة أي مبنيا لغيره، والفعل اللازم قد يحتاج إلى مكملات وقد يستغني عنها، أمّا الفعل المتعدّي فإنّه يحتاج بالضّرورة إلى مفاعيل، فضلا عما قد يحتاج إليه بدوره من بقية المكمِّلات."

علي أبو المكارم: الجملة الفعليّة، ص37.

السّؤال- حلّل النّصّ مبيّنا فيه أنواع المركّبات الفعليّة في التّراكيب الإسناديّة، مع التّمثيل لكلّ نوع منها؟

**التطبيق((6) :**

**النص** :قال الجرجاني في دلائل الإعجاز:"و اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو و تعمل على قوانينه و أصوله وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها و تحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها و ذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب و فروقه فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك "زيد منطلق" و"زيد ينطلق" و "ينطلق زيد" "ومنطلق زيد"و "زيد المنطلق" و "المنطلق زيد"و "زيد هو المنطلق"و "زيد هو المنطلق" وفي الشرط و الجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: "إن تخرج أخرج" و"و إن خرجت خرجت"و" إن تخرج فأنا خارج" و "أنا خارج إن خرجت" و "أنا إن خرجت خارج". و في الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: "جاءني زيد مسرعا". و"جاءني يسرع" و "جاءني و هو مسرع" أو "هو يسرع" و "جاءني قد أسرع" و "جاءني و قد أسرع" فيعرف لكل من ذلك موضعه و يجيء به حيث ينبغي له، و ينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصه في ذلك المعنى، فيضع كل ذلك في خاص معناه نحو أن يجيء بـ"ما" في نفي الحال، و بـ "لا" إن أراد نفي الاستقبال و بـ "إن" فيما يترجح بين أن يكون و أن لا يكون، و بـ "إذا" فيما علم أنه كائن، و ينظر في الجمل التي ترد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء و موضع الفاء من موضع "ثم" و موضع "أو" من موضع "أم" و موضع "لكن " من موضع "بل" و يتصرف في التعريف و التنكير، و التقديم و التأخير في الكلام كله، و في الحذف و التكرار، و الإضمار و الإظهار، فيضع كلا من ذلك مكانه و يستعمله على الصحة و على ما ينبغي له.

هذا هو السبيل، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا و خطؤه إن كان خطأ إلى النظم، و يدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معاني النحو، قد أصيب به موضعه، و وضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه، و استعمل في غير ما ينبغي له."

عبد القاهر الجرجاني :دلائل الإعجاز.ص 64-65

الأسئلة :

1. حدد من خلال هذا النص مفهوم النظم عند القاهر الجرجاني ؟
2. ماهي قوانين النحو التي يقصدها الجرجاني من خلال هذا النص ؟

التطبيق (7):

**النص** :اجتهد الباحثون منذ أفلاطون (ت347ق . م) حتى عصرنا الحاضر على اختلاف منازعهم و مناهجهم في تحديد مفهوم الجملة بما هي مصطلح فقدموا لنا عددا ضخما من التعريفات أربى على ثلاثمائة تعريف، و قد جمع ريز J.Rise (سنة 1931) من هذه التعريفات 140 تعريفا ، و زاد عليها زايدل E.Seidel(سنة 1935) 83 تعريفا ، فبلغت عدتها حتى ذلك الحين 223 تعريفا ، ومن ثم قال فريز C.C.Fries(سنة 1925) ما ترجمته : "أكثر من مائتي تعريف للجملة مختلف بعضها عن بعض تواجه الباحث الذي يتصدى لبحث تركيب الكلام الانجليزي"، ثم ذكر يونجW.Jung من بعد (سنة 1980) أن عددها يزيد على ثلاثمائة تعريف.

هذه الكثرة الكاثرة من التعريفات تبرز الصعوبة البالغة في تحديد الجملة، فهي على كثرتها غير جامعة ولا مانعة كما يقول المناطقة ، ذلك بأننا نعرف معرفة حدسية حدود الجملة تقريبا ، و لكننا لا نستطيع أن نعبر عنها تعبيرا دقيقا ، أو نضع المعايير الضابطة لهذا الحدس.

و ليس من وكدنا الآن أن نتقصى هذه التعريفات عرضا و تحليلا ، و لكنا نشير إلى أبعدها أثرا ، و هو التعريف الذي ورد عند ديونسيوس ثراكس DIONYSIONS THRAX عالم الإسكندرية في القرن الأول قبل الميلاد، و مؤلف أقدم نحو غربي جمع في صفحاته القليلة نتاج أربعمائة عام من المجهود اللغوية قبله.يقول التعريف :" الجملة نسق من الكلمات يؤدي فكرة تامة"، وقد كان المقصود بالفكرة التامة الاكتمال المنطقي للخبر AUSSAGE ، و كما كانت الكلمة هي التعبير اللغوي عن المفهوم ، فقد كانت الجملة هي التعبير اللغوي عن القضايا المنطقية التي تتركب من موضوع أو مسند إليه و محمول أو مسند ، و تردد ذكرهما من بعد في تعريفات الجملة و ظلا حتى اليوم بين المصطلحات النحوية المستخدمة.

وقد ظل هذا التعريف الذي يجمع بين معياري الشكل و المضمون سائدا فيما يسمى بالنحو التقليدي عبر العصور المختلفة حتى العصر الحديث بعد أن أدخله PRISCIAN في النحو اللاتيني ، و شاع في كل الأنحاء من بعد، و خاصة الأنحاء المدرسية في القرن العشرين .

فإذا انتقلنا إلى دي سوسير مؤسس علم اللغة الحديث وجدناه لا يقدم تعريفا محددا للجملة ، و إنما يشير إلى أن الجملة هي النمط الرئيسي من أنماط التضام SYNTAGMA، و التضام عنده يتألف دائما من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية التي يتلو بعضها بعضا و هو لا يتحقق في الكلمات فحسب ، بل في مجموعة الكلمات أيضا ،وفي الوحدات المركبة من أي نوع كانت ( الكلمات المركبة\_المشتقات\_أجزاء الجملة\_الجملة كلها). و هو عنده يمكن أن يكون وحدة النظام اللغوي .

و قد أدى هذا إلى أن تهتم البنائية الأوروبية المرتبطة بدي سوسير ، و بخاصة مدرسة جنيف ببحث ما هو بسبب من " التضام" بدل أن تهتم ببحث مفهوم الجملة.

أما يسبرسن فقد عرف الجملة بأنها قول بشري تام و مستقل ، و المراد بالتمام و الاستقلال عنده أن تقوم الجملة برأسها ، أو تكون قادرة على ذلك.

و أما بلومفيلد فقد تمسك بفكرة"الاستقلال" في تعريف الجملة، و أسقط فكرة "التمام" لاتصالها بالمعنى ، و كان بذلك رائد أول محاولة حقيقية للتحرر من معيار"المعنى" في تعريف الجملة . يقول في تعريف الجملة:" الجملة شكل لغوي مستقل ، لا يدخل\_عن طريق أي تركيب نحوي\_ في شكل لغوي أكبر منه"

و قد أكد فريز من بعد أن معيار المعنى لا يؤدي إلى تعريف مختصر و مناسب للجملة ، و اقترح، متفقا مع بلومفيلد تعريفا شكليا بحتا للجملة. و حاول ليونز J.LYONS أن يختصر تعريف بلومفيلد للجملة ، وأن يوضح ما يريده به فقال :" ما يريد بلومفيلد أن يقوله في تعريفه يتلخص فيما يأتي : " الجملة هي الوحدة الكبرى للوصف اللغوي".

و أما في النحو التحويلي فقد عرفت الجملة بما هي مجموعة من العبارات تخلقها ميكانيكية القواعد في النموذج التوليدي.

أحمد محمود نحلة : مدخل إلى دراسة الجملة العربية .ص 11-14

السؤال : تحدّث – باختصار-عن جهود اللغويين الغربيين القدامى والمحدثين في التنظير لمفهوم الجملة ؟